الأمم المتحدة

A/60/539–S/2005/701

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
7 November 2005
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الستون
البندان ١٤ و ١٥ من جدول الأعمال
الحالة في الشرق الأوسط
قضية فلسطين

مجلس الأمن
السنة الستون

تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية

تقرير الأمين العام*

موجز

يقدَّم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٣١/٥٩. ويتضمن التقرير ردود رئيس مجلس الأمن والأطراف المعنية على المذكرات الشفوية التي أرسلها الأمين العام عملا بالطلب الوارد في الفقرة ١٣ من القرار. ويتضمن التقرير أيضا ملاحظات الأمين العام عن الحالة الراهنة للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، والجهود الدولية المبذولة لدفع عملية السلام قُدُما من أجل التوصل إلى حل سلمي. ويغطي التقرير الفترة الممتدة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

* قُدُم هذا التقرير بعد الموعد النهائي المحدد له حتى يتضمن أكبر قدر ممكن من المعلومات المستكملة.

171105 171105 05-59070 (A)

أولا – مقدمة

١ – يقدَّم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٣١/٥٩ المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

٢ – وعملا بالطلب الوارد في الفقرة ١٣ من القرار المذكور أعلاه، وجَّهتُ إلى رئيس مجلس الأمن، في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٥، الرسالة التالية:

”أتشرف بالإشارة إلى القرار ٣١/٥٩ الذي اتخذته الجمعية العامة في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، في دورتها التاسعة والخمسين، في إطار بند جدول الأعمال المعنون ’قضية فلسطين‘.

”وفي الفقرة ١٣ من القرار تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل جهوده مع الأطراف المعنية، وبالتشاور مع مجلس الأمن، من أجل التوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين وتعزيز السلام في المنطقة، وأن يقدم تقريرا عن هذه الجهود وعن التطورات المستجدة في هذه المسألة.

”ومن أجل الاضطلاع بمسؤولياتي فيما يتعلق بتقديم التقارير بموجب هذا القرار، أكون ممتنا لو تفضلتم بموافاتي بآراء مجلس الأمن في موعد أقصاه ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٥“.

٣ – وفي ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥، ورد الرد التالي من مجلس الأمن:

”لا تزال الحالة في الشرق الوسط، بما فيها قضية فلسطين، من أهم البنود المدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن. ويواصل المجلس النظر بصورة منتظمة في الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، خصوصا عن طريق إحاطات شهرية يقدمها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وكبار موظفي الأمانة العامة.

”وفي ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٤، أدلى رئيس المجلس ببيان للصحافة أدان فيه أعضاء المجلس الهجمات الإرهابية في إسرائيل التي أسفرت عن إزهاق أرواح بريئة. وأدان الأعضاء أيضاً جميع الأعمال الإرهابية الأخرى، ونددوا بتصاعد العنف في الشرق الأوسط، ودعوا الأطراف إلى مواصلة عملية السلام في المنطقة.

”وأجرى المجلس في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ مناقشة مفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط قامت الجزائر خلالها بعرض مشروع قرار باسم مجموعة الدول العربية بشأن العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة. وصوت المجلس على مشروع القرار في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، إلا أنه لم يعتمده.

”وعقب إحاطة عادية قدمها كيران برندرغاست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، ومشاورات غير رسمية لاحقة في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، أبرز الرئيس في بيان موجز للصحافة قلق المجلس إزاء عدم إحراز تقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط وحث الطرفين على الشروع في تطبيق أحكام خارطة الطريقة في أقرب وقت ممكن.

”وفي ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وإثر إحاطة عادية قدمها وكيل الأمين العام كيران برندرغاست ركز فيها على انتخابات الرئاسة الفلسطينية التي عُقدت في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وبعد مشاورات غير رسمية لاحقة، اعتمد المجلس بياناً رئاسياً (S/PRST/2005/2) أشار فيه إلى المسائل التالية: انتخابات الرئاسة الفلسطينية؛ والعملية السياسية في المستقبل، وبوجه خاص الانتخابات التشريعية الفلسطينية؛ وتعزيز المؤسسات الفلسطينية؛ وتقديم المساعدة الدولية إلى الشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية؛ وضرورة تنفيذ خارطة الطريق من أجل إقامة دولة فلسطينية لها مقومات البقاء وديمقراطية وذات سيادة، تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل.

”وفي ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٥، اعتمد مجلس الأمن بياناً رئاسياً (S/PRST/2005/6) رحب فيه بمؤتمر قمة شرم الشيخ المعقود في ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥، وباستئناف المحادثات المباشرة بين آرييل شارون، رئيس الوزراء الإسرائيلي، ومحمود عباس، رئيس السلطة الفلسطينية.

”وفي ٩ آذار/مارس ٢٠٠٥، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2005/12) رحب فيه بنتائج اجتماع لندن المتعلق بدعم السلطة الفلسطينية، المعقود في ١ آذار/مارس ٢٠٠٥.

”وفي ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٥، أجرى مجلس الأمن مناقشة مفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، استجابة لطلب من المجموعة العربية بعقد اجتماع فوري للمجلس للنظر في التطورات الأخيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وقدم السيد ألفارو دي سوتو، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، إحاطة بشأن آخر التطورات في المنطقة. و لم يتخذ المجلس أي إجراء عقب هذا الاجتماع.

”ويواصل المجلس إبقاء الحالة المتطورة في الشرق الأوسط قيد نظره الفعلي من خلال الإحاطات الشهرية والجلسات المفتوحة والمشاورات غير الرسمية. وخلال

هذه الاجتماعات يكرر أعضاء المجلس الإعراب عن دعمهم لإيجاد تسوية عادلة وشاملة في الشرق الأوسط على أساس قرارات المجلس ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، وأسس مؤتمر مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام، والاتفاقات التي سبق أن توصل إليها الطرفان، ومبادرة الأمير عبد الله، ولي عهد السعودية، التي أقّرها مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في بيروت''.

٤ - وفي مذكرة شفوية مؤرخة ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٥ موجهة إلى الأطراف المعنية، التمستُ مواقف حكومات الأردن وإسرائيل والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر، وكذلك منظمة التحرير الفلسطينية، من أي خطوات تُتخذ من جانبها لتنفيذ أحكام القرار ذات الصلة بالموضوع. وحتى ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، كانت قد وردت الردود التالية:

مذكرة شفوية مؤرخة ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٥، موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة

''كما تعلمون، فإن إسرائيل صوتت ضد هذا القرار، كما فعلت مرارا وتكرارا ضد قرارات مماثلة اتخذتها الجمعية العامة خلال دورات سابقة. ونظرا لأن الوضع في الشرق الأوسط يمر بمفترق طرق دقيق، ترغب إسرائيل في أن تعلن رسميا، مرة أخرى، موقفها من هذه المسألة.

''ففي وقت كتابة هذه الرسالة، تقوم إسرائيل بالتحضيرات النهائية لتنفيذ فك ارتباطها في غزة وجزء من شمال الضفة الغربية أملا في استئناف عملية السلام. وبينما تتخذ إسرائيل خطوات أحادية الجانب في سبيل تحقيق السلام، يتواصل الإرهاب الفلسطيني، لا بل وقد أخذ يزداد حدة في الآونة الأخيرة.

''وفيما لا يزال الأمل يحدو إسرائيل في أن تؤتي التطورات الجديدة والإيجابية في المنطقة أكلها، لا يمكن إحراز أي تقدم ما لم تتخذ السلطة الفلسطينية الخطوات اللازمة لوضع حد للإرهاب الفلسطيني.

''إن إسرائيل ترى أن هذا القرار الصادر عن الجمعية العامة يفتقر إلى التوازن وله بواعث سياسية. والأمر الأكثر إلحاحا بشأن هذا القرار هو أنه يؤدي إلى تدخل لا مبرر له في مسائل اتفق الطرفان على حلها في سياق مفاوضات ثنائية مباشرة، وبالتالي فإنه قد يخرج عملية السلام عن مسارها إلى حد أبعد.

”ويأتي العنف الذي تشهده المنطقة نتيجة لقرار الفلسطينيين التخلي عن المفاوضات السلمية وتحقيق أهدافهم من خلال العنف والإرهاب. ويؤدي فعليا النهج المتبع في القرار، الذي ينحاز إلى جانب واحد ويسعى إلى أن يملي نتيجة عملية التفاوض، إلى مكافأة العنف في وقت ينبغي فيه للجانب الفلسطيني أن يوقف كل أعمال العنف والإرهاب، وأن يعود صراحة إلى طريق الحوار السلمي، حسب ما دعت إليه خارطة الطريق، التي تلزم السلطة الفلسطينية بمنع ”جميع أعمال العنف ضد الإسرائيليين في أي مكان“.

”وهذا النوع من القرارات، ناهيك عن أنه يتسبب في تقويض عملية السلام في الشرق الأوسط، إنما يتنافى مع القرارات القاضية بإصلاح الأمم المتحدة وتنشيطها. فبدلا من تعزيز رؤية تعترف بحقوق كلا الجانبين وواجباتهما، على النحو المبين في خارطة الطريق، تضعف هذه القرارات من شأن الجهود التي يبذلها الطرفان للتوصل إلى نتيجة عن طريق المفاوضات. فإن مثل هذه القرارات الأحادية الجانب هي التي تضر بفعالية الأمم المتحدة وبكفاءة الجمعية العامة، ويجب التخلي عنها.

”إن الآثار الضارة بمستقبل السلام التي تنطوي عليها قرارات من هذا النوع تستدعي منكم النظر فيها على الفور. فإسرائيل تدعو المجتمع الدولي إلى استخدام أصواته لتعزيز السلام بدلا من إساءة استخدام الأمم المتحدة لتمرير قرارات تأتي بنتائج عكسية وتقوم على بواعث سياسية“.

مذكرة شفوية مؤرخة ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٥، موجهة إلى الأمين العام من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة

”جرى العرف على أن تؤكد قرارات الجمعية العامة المتعلقة بتسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية قواعد ومبادئ القانون الدولي التي تعتبر جوهرية، لا غنى عنها، من أجل التوصل إلى حل سلمي وعادل لقضية فلسطين التي طال أمدها. ويعكس التأييد الساحق الذي حظيت به تلك القرارات توافق آراء المجتمع الدولي إلى حد يرقى إلى الإجماع بشأن هذه المسألة، وهو توافق في الآراء يستمد جذوره من المواقف والقناعات التي تستند إلى سيادة القانون الدولي في العلاقات الدولية وإلى المُثل العالمية للعدل والسلام. وخلال الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة، اعتمدت الدول الأعضاء من جديد قرارا بشأن هذا الموضوع، هو القرار ٣١/٥٩، بأغلبية ساحقة بلغت ١٦١ صوتا، ولم يعارضه سوى ٧ أعضاء فقط، مع امتناع ١٠ أعضاء عن التصويت.

”وعلاوة على ذلك، فإن محكمة العدل الدولية، وهي الجهاز القضائي الرئيسي في منظومة الأمم المتحدة وأعلى هيئة في القانون الدولي، قامت في فتواها الصادرة في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة بتحديد قواعد ومبادئ القانون الدولي التي تسري في هذا الصدد، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. إذ قررت المحكمة أن قواعد لاهاي – التي أصبحت تعتبر جزءا من القانون العرفي الدولي – واتفاقية جنيف الرابعة تسري بلا جدال على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. ورأت المحكمة أيضا أن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية حقوق الطفل كلها تسري أيضا على الأرض الفلسطينية المحتلة.

”ورأت المحكمة أن إسرائيل قد انتهكت القاعدة العرفية المتعلقة بعدم جواز الاستيلاء على الأراضي من خلال التهديد باستعمال القوة أو استعمالها، وهو مبدأ يرد في الميثاق وأعيد تأكيده في قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د-٢٥) الصادر في عام ١٩٧٠. وفي هذا السياق، وجدت المحكمة أن المنطقة التي تقع شرق خط الهدنة لعام ١٩٤٩(أي الخط الأخضر) والحدود الشرقية السابقة لفلسطين تحت الانتداب، بما فيها القدس الشرقية، قد احتُلت من قِبَل إسرائيل في عام ١٩٦٧ وتُعتبر بموجب القانون الدولي أرضا محتلة. وخلصت المحكمة إلى أن ما تلى ذلك من أحداث لم يغير من الوضع شيئا، وأن تلك الأرض، بما فيها القدس الشرقية، ما زالت محتلة، وأن إسرائيل لا يزال لها مركز الدولة القائمة بالاحتلال. أما بالنسبة لحالات الخرق المحدد لأحكام القانون الأخرى ذات الصلة بالموضوع، فقد وجدت المحكمة أن الالتزامات التي انتهكتها إسرائيل تشمل بعض الالتزامات التي تهم الجميع، بما في ذلك الالتزام باحترام حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وبعض الالتزامات الواجبة عليها بمقتضى القانون الإنساني الدولي.

”وأكدت الجمعية العامة من جديد في قرارها A/59/31 القواعد والمبادئ الأساسية للقانون الدولي التي تعد ضرورية لتحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط. ويشير القرار إلى قواعد أخرى ترد في قرارات الجمعية ذات الصلة بالموضوع، بما فيها القرارات التي اتخذتها في دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة، وقرارات مجلس الأمن المختلفة، بما فيها القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، و ١٥١٥ (٢٠٠٣). واستنادا إلى ذلك، ومع التأكيد من جديد على ضرورة التوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين، وهي

جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، بجميع جوانبها، وضرورة تكثيف الجهود لتحقيق تلك الغاية، شددت الجمعية، في جملة أمور، على ضرورة انسحاب إسرائيل من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وضرورة إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وبالدرجة الأولى حقه في تقرير المصير وحقه في إقامة دولته المستقلة. كما أكدت الجمعية في هذا القرار ضرورة حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين طبقا للقرار ١٩٤ (د-٣) المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨.

”وفي الفترة التي انقضت منذ اتخاذ القرار ٣١/٥٩، أصبح المجتمع الدولي مشغولا بقضيتين هامتين تتعلقان بالحالة السائدة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وهما مسألة استمرار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في تشييد الجدار غير المشروع، وتأثيره على الحالة الإنسانية على الأرض، وعلى فرص إيجاد تسوية عادلة ودائمة؛ ومسألة خطة إسرائيل لفك الارتباط من طرف واحد في غزة وأجزاء من شمال الضفة الغربية.

”وقد أبرزنا نطاق حكم محكمة العدل الدولية وأهميته في مذكرتنا السابقة، المؤرخة ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٤، الموجهة إلى الأمين العام بشأن تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية (انظر A/59/574-S/2004/909). ومما يؤسف له أن إسرائيل ما زالت تتحدى المجتمع الدولي وترتكب انتهاكات ومخالفات جسيمة للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وبعد انقضاء عام على صدور الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، أعلنت إسرائيل خططا معجلة لإكمال تشييد الجدار في القدس الشرقية وما حولها، مما سيعزل القدس تماما عن بقية الأرض الفلسطينية المحتلة، وسيترك أكثر من ٠٠٠ ٥٥ فلسطيني من سكان القدس معزولين فعليا عن مدينتهم. ومن الواضح أن استمرار انتهاك القانون الدولي وعدم الاكتراث نهائيا بفتوى المحكمة وقرارات الجمعية العامة يجب أن يبقيا من المسائل التي تثير القلق البالغ لدى الأمم المتحدة. ولا شك في أن الأثر الذي يتركه استمرار هذا الوضع غير القانوني في الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية سلمية للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، هو أثر مباشر وجسيم ويجب على كل من الجمعية ومجلس الأمن التصدي له على وجه الاستعجال، وهذا واجب أكدت عليه محكمة العدل الدولية بشكل واضح وقاطع. ويجب على المجتمع الدولي أن يتصرف، ويجب أن يكون واضحا أن أمام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، خيار واحد: فإما أن تختار الامتثال للفتوى التي أصدرتها المحكمة ولالتزاماتها القانونية

بموجب القانون الدولي أو أن تختار رسميا أن تصبح دولة خارجة على القانون، ومن ثم تعامَل على هذا الأساس.

''وقد قررت المحكمة، بما لا يدع مجالا للشك أن إسرائيل ملزمة بوضع حد لانتهاكاتها للقانون الدولي، وبوقف تشييد الجدار الذي تبنيه في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها داخل القدس الشرقية وما حولها، وبتفكيك الهياكل المقامة في تلك المنطقة، وبإلغاء أو إبطال جميع القوانين التشريعية والتنظيمية المتصلة به؛ وأن إسرائيل ملزمة بدفع تعويضات عن جميع الأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك داخل القدس الشرقية وما حولها؛ وأن جميع الدول ملزمة بعدم الاعتراف بالوضع غير القانوني الناشئ عن بناء الجدار وبعدم تقديم معونة أو مساعدة من أجل الحفاظ على الوضع الذي أوجده تشييد ذلك الجدار؛ وأن جميع الدول الأطراف في اتفاقية جنيف الرابعة ملزمة كذلك بضمان امتثال إسرائيل لأحكام الاتفاقية. كما قررت المحكمة أن الأمم المتحدة، وبخاصة الجمعية العامة ومجلس الأمن، ينبغي لهما النظر فيما يجب اتخاذه من إجراءات إضافية لإنهاء الوضع غير القانوني الناشئ عن تشييد الجدار والنظام المرتبط به، آخذة بعين الاعتبار فتوى المحكمة.

''وقد تلقت الجمعية، في دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة، الفتوى وأقرت بها واعتمدت القرار دإط - ١٠/١٥ المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤، الذي قامت بموجبه، ضمن جملة أمور، باتخاذ تدابير وإصدار طلبات محددة تحتاج إلى المتابعة من الأمانة العامة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن ومن جميع الدول الأعضاء. وعقد مجلس الأمن، في ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٥، مناقشة عامة مفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، أشارت فيها فلسطين بوضوح إلى مسؤولية أجهزة الأمم المتحدة المختلفة، بما فيها الأمانة العامة، والجمعية العامة، ومجلس الأمن، عن الإسراع في تنفيذ التزاماتها كما جاء في الفتوى وفي القرار دإط - ١٠/١٥. ويشمل هذا الأمر قيام الأمين العام بوضع سجل الأضرار، وكذلك الأعمال اللازمة لمتابعة التقرير المقدم إلى الجمعية العامة من سويسرا، بصفتها الدولة المودع لديها اتفاقيات جنيف.

''وفيما يتعلق بخطة إسرائيل' لفك الارتباط من جانب واحد' واعتزامها الانسحاب من غزة وأجزاء معينة من شمال الضفة الغربية، فمما يدعو للأسف الشديد أنه منذ إعلان رئيس الوزراء شارون بشأن تنفيذ خطته من جانب واحد،

وإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تكثف حملتها الاستعمارية غير المشروعة، بما في ذلك تكثيف أنشطتها الاستيطانية، وإكمال تشييد الجدار، وعزل القدس الشرقية تماما عن بقية الأرض الفلسطينية المحتلة. ولا ينبغي لإسرائيل أن تتلاعب بالجهود المركّزة التي يبذلها المجتمع الدولي لضمان نجاح خطة غزة وضمان أن تكون فرصة لإحياء عملية السلام، ولا أن تستغلها لإكمال استعمارها وضمّها لأراض شاسعة من الضفة الغربية بحكم الواقع. ويجب أن يدرك المجتمع الدولي أن استمرار مثل هذه السياسات والتدابير الإسرائيلية غير المشروعة لن يقوض ليس فقط نجاح الانسحاب من غزة، وإنما أيضا إمكانية التوصل إلى تسوية نهائية قائمة على وجود دولتين.

”ومما يدعو للأسف الشديد أن انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي وإخلاء المستوطنات غير المشروعة من غزة، من ناحية، مع تكثيف الأنشطة الاستيطانية التوسعية، وتشييد الجدار، وعزل القدس الشرقية، من ناحية أخرى، إنما يدل على أن فك الارتباط من غزة هو مناورة من رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون من أجل الحيلولة دون أي استئناف جاد لمفاوضات الوضع النهائي التي تؤدي إلى إنشاء دولة فلسطين المستقلة على الأرض التي احتلتها إسرائيل في عام ١٩٦٧. ولذا يجب على المجتمع الدولي أن يبذل جهودا جادة لضمان أن يتم فعلا تنفيذ الانسحاب من غزة في سياق خريطة الطريق، بحيث يكون هذا الانسحاب خطوة أولى نحو تنفيذ خريطة الطريق وتحقيق الحل القائم على أساس وجود دولتين. وينبغي أن يكون الانسحاب من غزة مصحوبا بتجميد شامل للأنشطة الاستيطانية في بقية الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها داخل القدس وما حولها، كما ينبغي أن توقف إسرائيل فورا تشييد الجدار وأن تزيل الأجزاء التي شيّدتها، حسب ما أوصت به محكمة العدل الدولية. وهذه شروط أساسية من شأنها أن تيسر نجاح الانسحاب من غزة والقيام جديا باستئناف مفاوضات الوضع النهائي التي طال انتظارها.

”وفي هذا السياق، من الضروري للمجتمع الدولي، في الوقت الذي يركز فيه على إنجاح الانسحاب من غزة، أن يتخذ موقفا حاسما تجاه سياسات وتدابير إسرائيل غير المشروعة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس. وينبغي أن تشمل هذه الجهود اتخاذ تدابير عملية لضمان امتثال إسرائيل لالتزاماتها القانونية بموجب القانون الدولي، بما في ذلك ما ورد منها في فتوى محكمة العدل الدولية. ويجب على المجتمع الدولي أيضا كفالة إنهاء إسرائيل لسياساتها وتدابيرها غير المشروعة التي تدمر وحدة الأرض والوحدة الوطنية في الأرض الفلسطينية المحتلة، في

محاولة لرسم الحدود من جانب واحد بحكم الواقع، مما يقوض تماما فكرة إنشاء دولة فلسطينية تملك مقومات البقاء، على النحو المتوخى في خريطة الطريق، ويحول دون قيام تلك الدولة.

”وبعد انقضاء ثلاثين عاما منذ أن احتلت إسرائيل الأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، والأراضي العربية الأخرى، يظل الشرط الأساسي لحل قضية فلسطين وتحقيق تسوية سلمية للصراع الإسرائيلي العربي على أساس وجود دولتين، هو انسحاب إسرائيل من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، حسب ما دعا إليه قرار الجمعية العامة ٣١/٥٩ وقرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) والعديد من القرارات الأخرى.

”وفيما يتعلق بالجهود الرامية إلى تحقيق تسوية سلمية لقضية فلسطين، أكدت الجمعية من جديد بشدة أن الأمم المتحدة ستظل مسؤولة دائما عن قضية فلسطين إلى أن تتم تسوية القضية بجميع جوانبها ؛ وأكدت من جديد أيضا تأييدها الكامل لعملية السلام في الشرق الأوسط وللاتفاقات القائمة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني؛ ورحبت بالجهود التي تبذلها المجموعة الرباعية بهدف إقامة سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط؛ ورحبت بمبادرة السلام العربية التي اعتمدتها جامعة الدول العربية في بيروت في آذار/مارس ٢٠٠٢؛ وأهابت بالطرفين الوفاء بالتزاماتهما المتعلقة بتنفيذ خريطة الطريق، مؤكدة في هذا السياق أهمية وإلحاح إنشاء آلية للرصد من جانب طرف ثالث تتسم بالمصداقية والفعالية وتشمل جميع أعضاء المجموعة الرباعية. وفضلا عن ذلك، أكدت الجمعية عن حق في القرار ٣١/٥٩ ضرورة الالتزام بالحل القائم على وجود دولتين ومبدأ الأرض مقابل السلام، وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ووضع نهاية عاجلة لاحتلال البلدات والمدن الفلسطينية من جديد، والوقف الكامل لجميع أعمال العنف، بما في ذلك الهجمات العسكرية والتدمير وأعمال الإرهاب التي أسفرت في السنوات الأخيرة عن تدهور خطير في الحالة على أرض الواقع وأضعفت بشدة عملية البحث عن حل سلمي لقضية فلسطين.

”وتناولت الجمعية أيضا في ذلك القرار جانبا آخر من جوانب قضية فلسطين يشكل اعتبارا في غاية الأهمية لأي جهد يبذل من أجل حل هذا الصراع المأساوي الذي طال أمده، ألا وهو الجانب الإنساني. وأعربت الجمعية عن بالغ قلقها إزاء الأحداث المأساوية التي تشهدها الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس

الشرقية، منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، بما في ذلك الوفيات والإصابات، التي يقع معظمها في صفوف المدنيين الفلسطينيين، وتفاقم الأزمة الإنسانية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني، والتدمير الواسع النطاق للممتلكات والهياكل الأساسية الفلسطينية، سواء الخاصة أو العامة، بما فيها العديد من مؤسسات السلطة الفلسطينية. وفي هذا السياق، شددت الجمعية العامة على أهمية سلامة ورفاه السكان المدنيين جميعا في كافة أنحاء منطقة الشرق الأوسط، وأدانت أعمال العنف والإرهاب التي تُرتكب ضد المدنيين في كلا الجانبين، بما فيها الهجمات الانتحارية بالقنابل وعمليات الإعدام خارج نطاق القانون. وفيما يتعلق بالأزمة الإنسانية المؤلمة التي ابتلي بها الشعب الفلسطيني، حثت الجمعية العامة كذلك الدول الأعضاء على الإسراع في تقديم المساعدات الاقتصادية والإنسانية والتقنية إلى الشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية خلال هذه الفترة الحرجة، للمساعدة في التخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني وإعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني والهياكل الأساسية الفلسطينية، وتقديم الدعم في إعادة تشكيل هيكل المؤسسات الفلسطينية وإصلاحها.

”وفي الختام، تؤكد القيادة الفلسطينية مجددا التزامها بإيجاد حل سلمي للصراع الإسرائيلي العربي يقوم على التفاوض ويستند إلى القانون الدولي. وفضلا عن ذلك، وبالرغم من الصعوبات التي تفرضها إسرائيل، فيما يتعلق بخروجها من غزة والمناطق الأخرى في شمال الضفة الغربية، تحرص القيادة الفلسطينية على تحقيق نجاح سريع في هذه العملية حتى يتسنى لنا المضي بعدها مباشرة نحو تنفيذ خريطة الطريق والمفاوضات المتعلقة بالتسوية النهائية. وحقيقة، ينبغي ألا تظل مسألة الانسحاب من غزة على جدول الأعمال السياسي لوقت يتعدى نهاية هذا العام. ونعتقد أنه لا بد من إتمام هذه العملية بنهاية هذا العام، ومن أن نبدأ المفاوضات النهائية قبل نهاية عام ٢٠٠٥ لأن الوقت مهم حقيقة للغاية، ولن يؤدي مروره مع استمرار العنف في الأرض الفلسطينية المحتلة، إلا إلى جعل السلام الذي يتشوق إليه الشعب الفلسطيني والمجتمع الدولي بأكمله أمرا بعيد المنال أكثر من أي عهد مضى.

ثانيا – ملاحظات

٥ - يسرني أن أفيد بأن ”الفرصة السانحة“ التي تبدت في العام الماضي لإنعاش عملية السلام في الشرق الأوسط لا يزال بابها مفتوحا، رغم الانتكاسات التي منيت بها. فقد شهدنا نجاح إسرائيل في إتمام فك ارتباطها بقطاع غزة وأجزاء من شمال الضفة الغربية. وفي ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٥، وافق مجلس الوزراء الإسرائيلي على إخلاء المستوطنات الأولى في

إطار هذه المبادرة. وفي الساعات الأولى من صباح ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، سحبت إسرائيل آخر أفرادها العسكريين وتجهيزاتها من قطاع غزة. إضافة إلى ذلك، فمنذ ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وفي أعقاب إكمال إجلاء الهياكل الأساسية المدنية للجيش من أربع مستوطنات في شمال الضفة الغربية، أنهت القوات الإسرائيلية وجودها الدائم في منطقة المستوطنات التي تم إخلاؤها. ويعد هذا الانسحاب الإسرائيلي، وهو الأول من نوعه من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ بدء الاحتلال في عام ١٩٦٧، علامة بارزة على طريق العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية ترسي سابقة هامة يسترشد بها من أجل التوصل في نهاية المطاف إلى حل يرتكز على وجود دولتين.

٦ - وأود أن أشيد برئيس الوزراء شارون لشجاعته السياسية والتزامه الثابت بفك الارتباط. وأود أيضا أن أثني على ما تميزت به السلطة الفلسطينية من سلوك مسؤول خلال هذه الفترة من أجل تسهيل إتمام العملية بسلاسة وسلام. إن التنسيق المتزايد بين الأطراف الذي جاء نتيجة لهذه العملية لهو خطوة إيجابية يجب الاستفادة منها مستقبلا. بيد أن الأحداث التي وقعت في أعقاب فك الارتباط أوضحت بجلاء المشاكل التي تسفر عنها الأعمال الانفرادية. فعلى سبيل المثال، انسحبت قوات الدفاع الإسرائيلية من غزة دون هدم دور العبادة. وانتقلت بذلك المسؤولية عن هذه المباني على نحو غير منتظر إلى السلطة الفلسطينية التي لم يكن في وسعها حمايتها.

٧ - وأشيد أيضا بجيمس د. وولفنسون، المبعوث الخاص للمجموعة الرباعية المعني بفك الارتباط في غزة، لما قام به من عمل منذ توليه هذا المنصب في نيسان/أبريل ٢٠٠٥. فقد ساعد السيد وولفنسون على تعزيز قنوات لها أهمية حاسمة في التنسيق بين الطرفين فيما يتعلق بعملية فك الارتباط، وهو ما شددتُ على أهميته خلال زيارتي لإسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة في آذار/مارس ٢٠٠٥. وفي أعقاب الانسحاب الإسرائيلي، واصل السيد وولفنسون الجهود التي يبذلها لمتابعة جدول أعمال يتألف من ست نقاط، هي: المعابر الحدودية والممرات التجارية؛ والتنقل بين الضفة الغربية وغزة؛ والتنقل داخل الضفة الغربية؛ ومطار غزة وميناؤها البحري؛ والمساكن في المستوطنات الإسرائيلية؛ والأصول الزراعية للمستوطنات. ولم يتم بعد التوصل لحل بشأن العديد من هذه المسائل. ويعتقد السيد وولفنسون أن الطرفين على وشك التوصل إلى تفاهم حول كيفية إدارة الممرات الحدودية الرئيسية الواقعة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. فرفح (الواقعة على الحدود بين غزة ومصر) سيديرها على الأرجح الفلسطينيون والمصريون، مع احتمال وجود طرف ثالث. ويؤمل أن يتم التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل المعلقة في الأسابيع المقبلة.

٨ - وقد حدد السيد وولفنسون ثلاثة مجالات رئيسية يتعين على السلطة الفلسطينية أن تتناولها بالاستعانة بالدعم الدولي، وهي: الأزمة المالية التي تمر بها السلطة الفلسطينية ووضع خطة للاستقرار المالي تُدرج في ميزانية عام ٢٠٠٦؛ ووضع خطة تنمية عامة ترتبط بخطة مالية سليمة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨؛ وتصميم مجموعة من البرامج الاقتصادية السريعة الأثر التي من شأنها الاستجابة لضغوط توفير فرص العمل على المدى القصير. وتعتبر هذه المسائل عناصر هامة لإرساء أساسات التعافي الاقتصادي، والحكم الرشيد، وإنشاء الدولة في نهاية المطاف.

٩ - وأود أن أوجه التهنئة للشعب الفلسطيني لما أظهره من التزام بالديمقراطية في الانتخابات الرئاسية الفلسطينية التي أُجريت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. فبالرغم مما اتسمت به الانتخابات من تعقيدات نتيجة لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي والقيود المفروضة على حرية التنقل داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، كانت نسبة الإقبال مع ذلك عالية. وأود كذلك أن أهنئ محمود عباس الذي فاز في الانتخابات التي تقدم إليها سبعة مرشحين بنسبة ٦٢,٥ في المائة من الأصوات التي تم الإدلاء بها. وستُعقد انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني بعد إجراء الانتخابات الرئاسية. وقد أرجئ في ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ إجراء انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني بعدما أصدر الرئيس عباس مرسوما ينص على ضرورة إصدار قانون انتخابات جديد يكفل التمثيل النسبي بنسبة تبلغ ٥٠ في المائة على الأقل. ومن المقرر حاليا إجراء هذه الانتخابات في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وقد سعت قيادة السلطة الفلسطينية إلى تشجيع الجماعات التي انخرطت في أعمال الإرهاب على التخلي عن هذا الدرب والاشتراك في العملية الديمقراطية. وهذه الغاية جديرة بأن تلقى الدعم الكامل من المجتمع الدولي.

١٠ - وفي مؤتمر قمة شرم الشيخ المعقود في شباط/فبراير ٢٠٠٥، تعهدت الأطراف بإنهاء جميع أشكال العنف عن طريق فرض وقف لإطلاق النار ظل معمولا به عموما. ووافقت إسرائيل على إطلاق سراح عدد من السجناء الفلسطينيين ونقل السلطة في خمس من مدن الضفة الغربية إلى السلطة الفلسطينية. وتحسنت الحالة الأمنية تحسنا ملحوظا في أعقاب مؤتمر القمة وهو اتجاه تجلى في الانخفاض الملحوظ في عدد الوفيات والإصابات التي سُجلت في الفترة التي يشملها التقرير. وأطلقت إسرائيل سراح عدد من السجناء غير أنها لم تنقل السلطة إلا في مدينتين من المدن الخمس التي اتفق عليها، واستأنفت كذلك سياسة القتل خارج إطار القانون التي تتبعها. بيد أنها مارست ضبط النفس فيما يتعلق بأنشطتها العسكرية في الفترة السابقة لفك الارتباط، وذلك رغم وقوع أحداث عنف فلسطينية. وفي خطوة لقيت

الترحيب، قررت قوات الدفاع الإسرائيلية وقف سياسة هدم المنازل الفلسطينية التي اتبعتها للمعاقبة على ارتكاب أعمال العنف أو كوسيلة للردع.

١١ - وتثير قلقي بشكل خاص الحوادث التي أخذت فيها عناصر مسلحة فلسطينية بعض موظفي الأمم المتحدة وموظفي الإغاثة الدوليين الآخرين رهائن. وقد وقعت أقرب هذه الحوادث عهدا في ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٥ حين أطلق سراح رهينتين وسط إطلاق للنار. ولا تزال سلامة موظفي الأمم المتحدة وموظفي الإغاثة الدوليين الآخرين في قطاع غزة محط قلق بالغ.

١٢ - ولا بد أن تدفع السلطة الفلسطينية بجهود إصلاح أجهزة الأمن الفلسطينية إلى الأمام. فاتخاذ إجراءات حاسمة في هذا الصدد من شأنه المساعدة في إعادة سيادة القانون والنظام. ويجري حاليا توحيد أجهزة الأمن الفلسطينية المفككة في ثلاثة أفرع رئيسية توضع تحت إشراف وزارة الداخلية، وهي: القوات الوطنية والاستخبارات والشرطة. وعُين رؤساء جدد لأجهزة الأمن، ويجرى حاليا تنفيذ قانون إحالة رجال الأمن إلى التقاعد. وقد شدد الرئيس عباس عدة مرات على التزامه بالسعي إلى قصر حق استخدام القوة على السلطة الفلسطينية دون غيرها.

١٣ - وجاء في تقرير مستقل أعدته مؤخرا منظمة ''مبادرة التقييمات الاستراتيجية'' في ظل تعاون وثيق مع منسق شؤون الأمن التابع للولايات المتحدة، الجنرال ويليام وورد، وبالتشاور مع كبار المسؤولين الأمنيين الفلسطينيين، أن أجهزة الأمن الفلسطينية لا تزال متفرقة، وضعيفة، ومكتظة بالموظفين الزائدين عن الحاجة، وتفتقر إلى الحماس وينقصها، السلاح. ومازال عدد من القوات التي لم يجر إدماجها، ومن القبائل الفلسطينية، وقادة القوات يتمتع بنفوذ لا موجب له. ومن الأمور الأخرى التي يمكن أن تسبب مشاكل داخل أجهزة الأمن الفساد، والطابع الهرمي للهياكل المؤسسية، وتمجيد الشخصيات العامة، وانعدام التدريب المتسق. واتضحت كذلك المشاكل القائمة داخل أجهزة الأمن مع حلول فترة ما بعد فك الارتباط حينما بدا أن سيادة القانون والنظام أخذت تتهاوى.

١٤ - وفشلت إسرائيل بدورها في إحراز تقدم صوب تنفيذ التزاماتها الأساسية وفقا لخريطة الطريق. فقد تزعزعت الثقة في نوايا إسرائيل بشكل حاد بفعل التوسع في المستوطنات وعدم اتخاذ إجراءات لإزالة المراكز الاستيطانية المتقدمة غير المشروعة التي أنشئت منذ عام ٢٠٠١. وفي ربيع عام ٢٠٠٥، كشفت إسرائيل عن خطط لتشييد ٣٥٠٠ وحدة سكنية جديدة في معاليه أدوميم وكتلتين استيطانيتين أخريين في الضفة الغربية، وفي أوائل حزيران/يونيه أعلنت عن مناقصات لبناء ٢٢ وحدة سكنية في مستوطنة معاليه أدوميم. ويمكن للأنشطة

الاستيطانية التي ترعاها الحكومة أن تحدث أثرا سلبيا على الوحدة الإقليمية للأرض الفلسطينية، ولذا فإنها تظل مثار قلق بالغ. ووفقا لخريطة الطريق، تلزم إسرائيل بتجميد كافة الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك النمو الطبيعي للمستوطنات، وبالتفكيك الفوري للمراكز المتقدمة التي أنشئت بشكل غير مشروع منذ آذار/مارس ٢٠٠١.

١٥ - ولا يزال يعتريني القلق إزاء استمرار إسرائيل في بناء الحاجز الذي يتعدى على الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية. وعملا بقرار الجمعية العامة دإط -١٠/١٥ المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤، أعكف الآن على وضع سجل للأضرار التي تلحق بالفلسطينيين من جراء بناء هذا الجدار. فتشييد هذا الحاجز يعد عملا انفراديا يتعارض مع خريطة الطريق.وهو يمثل، بالاقتران مع استمرار الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية، تحديا رئيسيا يواجه تحقيق الهدف الذي ترمي إليه خريطة الطريق ألا وهو الحل القائم على أساس وجود دولتين. وإنني أحث حكومة إسرائيل على معالجة شواغلها الأمنية بما لا يزيد من المعاناة بين صفوف الفلسطينيين، أو يستبق الحلول لمسائل الوضع النهائي، أو يهدد آفاق السلام على المدى الطويل، وذلك بزيادة الصعوبات التي تكتنف إنشاء دولة فلسطينية متصلة بالأراضي تتوافر لها مقومات البقاء وأكرر ندائي إلى إسرائيل بالتقيد بالتزاماتها القانونية على النحو المبين في فتوى محكمة العدل الدولية المؤرخة ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ والقرار الجمعية العامة دإط -١٠/١٥.

١٦ - وقد واصلت الأمانة العامة تقديم إحاطاتها الإعلامية المنتظمة كل شهر إلى مجلس الأمن بشأن آخر التطورات في الشرق الأوسط والجهود المبذولة لتحقيق السلام والأمن والاستقرار على نحو تام وشامل في المنطقة بأسرها استنادا إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

١٧ - وكثفت المجموعة الرباعية (الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الروسي) جهودها، حيث اجتمعت في أيلول/سبتمبر، وآذار/مارس، وأيار/مايو، وحزيران/يونيه خلال الفترة التي يشملها التقرير. وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، اجتمعت الأطراف الرئيسية في المجموعة الرباعية على هامش الاجتماع العام الرفيع المستوى للدورة الستين للجمعية العامة، المعقود في نيويورك. وناقشت الأطراف ثلاث مجموعات من المسائل هي: تحسين الحياة اليومية للفلسطينيين، وإصلاح القطاع الأمني الفلسطيني، وإشراك الجماعات المسلحة في العملية السياسية. وتوصلت المجموعة الرباعية إلى أن من يرغبون في المشاركة في العملية السياسية ينبغي، من حيث المبدأ، ألا ينخرطوا في أنشطة الميليشيات أو الجماعات المسلحة حيث أن هناك تناقضا جوهريا بين القيام بهذه الأنشطة وبناء دولة ديمقراطية.

١٨ - وقد أبدى المجتمع الدولي بأسره اهتماما وانشغالا أكبر بالصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، لا سيما مع اقتراب موعد فك الارتباط. ففي ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٥، التقى الرئيس الأمريكي جورج بوش والرئيس عباس للمرة الأولى منذ انتخاب السيد عباس في كانون الثاني/يناير. ونشط منسق شؤون الأمن التابع للولايات المتحدة، الجنرال ويليام وورد، للمساعدة في إصلاح القطاع الأمني الفلسطيني، وقد وجه اهتمامه إلى التنسيق الأمني في إطار الإعداد للانسحاب الإسرائيلي. وفي ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، قدمت مجموعة الثمانية دعما قويا أثناء انعقاد مؤتمرها السنوي في غلين إيغلز حيث تعهدت بتوفير معونة للسلطة الفلسطينية تبلغ ٣ بلايين دولار حالما يتم فك الارتباط.

١٩ - وظلت الحالة الإنسانية للشعب الفلسطيني خطيرة في عام ٢٠٠٤. فما يقرب من نصف السكان الفلسطينيين يعيشون تحت خط الفقر الرسمي وقدره ٢,١٠ دولار يوميا، وذلك مقارنة بنسبة قدرها ٢٢ في المائة فقط في عام ٢٠٠٠. إضافة إلى ذلك، يعيش ١٦ في المائة من الفلسطينيين (حوالي ٠٠٠ ٥٦٠ نسمة) في فقر مدقع. وتضاعف معدل البطالة أكثر من ثلاث مرات منذ عام ٢٠٠٠، حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل ٠٠٠ ٢٣٨ في عام ٢٠٠٤، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى حواجز الطرق الداخلية والخارجية القائمة في الأرض الفلسطينية المحتلة، وعلى الطرق المؤدية إليها. ومازال الفلسطينيون يواجهون صعوبات في الوصول إلى أعمالهم، ومدارسهم، ومستشفياتهم، واستمر تردي الأحوال الصحية والتعليم. وارتفع، نتيجة لذلك، احتياج الفلسطينيين إلى المساعدات الإنسانية الإضافية ارتفاعا حادا في بعض أجزاء الأرض المحتلة.

٢٠ - إنني أهيب بالمجتمع الدولي أن يوفر التمويل الملائم لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) حتى يتسنى لها الاستمرار في تقديم الخدمات اللازمة للاجئين الفلسطينيين. وقد تلقت الوكالة حتى الوقت الحالي من عامنا هذا تعهدات بتقديم التمويل تغطي ٥٣ في المائة من الاحتياجات المالية لندائها العاجل من أجل اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتغطي هذه التعهدات ١١٠ ملايين دولار فقط من الاحتياجات البالغة ٢٠٩,٤ ملايين دولار. وستنال الموارد المالية غير الكافية من نوعية ومستوى المساعدة الإنسانية التي تقدمها الوكالة في حالات الطوارئ وهو ما سيجعل حياة الشعب الفلسطيني البالغة الصعوبة بالفعل أكثر بؤسا.

٢١ - وستواصل الأمم المتحدة من جانبها العمل على إحياء عملية السلام وستستمر في بذل الجهود للتخفيف من المعاناة الاجتماعية والاقتصادية الحادة للشعب الفلسطيني. ولتحقيق هذه الغاية، سوف أستمر في الحث على تجديد العمل بشكل متزامن من جانب الطرفين

للامتثال لالتزاماتهما وفقا لخريطة الطريق التي توفر لإسرائيل والفلسطينيين على حد سواء الفرصة المثلى لتجاوز الصراع والتحرك نحو تحقيق السلام والأمن والرخاء. ويتعين على المجتمع الدولي الاستمرار في مساعدة الطرفين على التصدي في وقت واحد للمسائل الاقتصادية والإنسانية والأمنية والسياسية. وتؤكد الأمم المتحدة من جديد التزامها بإقامة دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية تتوافر لها مقومات البقاء، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل، وبتحقيق السلام والأمن والاستقرار على نطاق أوسع في كافة أرجاء المنطقة، على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، ووفقا لخريطة الطريق ومبادرة السلام العربية التي قدمها الأمير عبد الله ولي العهد السعودي، والتي تُوجت بإعلان مؤتمر القمة العربية ببيروت الصادر في عام ٢٠٠٢. وثمة حاجة إلى أن تدعم الجهود المنسقة للمجتمع الدولي هذه العملية، وسوف أظل على اتصال وثيق ومنتظم بأعضاء المجموعة الرباعية، والأطراف المعنية، وقادة المنطقة، والمجتمع الدولي بصفة أعم للاستفادة من التقدم المحرز في العام الماضي.

٢٢ - وأود أن أشيد بالرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات الذي وافاه الأجل في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. فقد جسد لفترة تقارب الأربعين عاما التطلعات الوطنية للشعب الفلسطيني. وقاد الفلسطينيين، في عام ١٩٨٨، نحو القبول بمبدأ التعايش السلمي بين إسرائيل وبين دولة فلسطينية تنشأ مستقبلا.

٢٣ - وختاما، أود أن أشيد إشادة خاصة بألفارو دي سوتو، الذي عُين مؤخرا منسقا خاصا للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، وممثلي الشخصي لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، وبموظفي مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص، والمفوضة العامة للأونروا المعينة حديثا، كارين كونينغ أبو زيد، وموظفي الوكالة وسائر وكالات الأمم المتحدة، الذين يواصلون تقديم خدمات مميزة في ظل ظروف عمل غاية في المشقة والصعوبة.